

من بعثه في بعض ويرد على الثاني أنهم كانوا يقولون ذلك على وجه التشفير والتبارك  
ولم يروا أنهم استعملوا في الطهارة الصلوات وأما الثالث فلا يرد عليه شيء بل هو  
أما إذا كان الما طهورا لا يتطهر إلا بغيره أو يترجمه أو يطهره واستعماله في الغرض  
الطاهر لم يثبت أنه اقضي بحجته إلا أنه ان قيل كما في الأعضاء من الوضوء لم يحسن  
الطهارة لأنه قد غير أحواله الوضوء **فصل** في غير ما يطهره  
بأن يتراب الطاهر والصلابة جاز الطهارة لأنه لا يتراب الجاهل المطهر **فصل** ويدل  
عليه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وترايا مطهرا أفيد  
على ما قلناه وهو إجماع الأئمة **فصل** في أن تغيب بها يكون في غيره أو غيره  
كالهريس وانزوح وجوهما جاز الطهارة إجماعا وكان ذلك إذا تغيب برأيه كما  
سواء وزاد كالتور والكا فوجاز الطهارة إجماعا أيضا يدل عليه **فصل** في  
أما هل يثبت أبي طاهر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومجموعه اغتسلوا بوضوء  
فيها أو لا يجزئ ذلك لأبدانها وما إذا لم يرد على ما جاز من الأشياء الطاهرة  
للغسل لا يتطهر بها ولا يخرج عن كونها طهرا **فصل** في  
الله تعالى وإن كنت مرضيا وعلى سائر ما وجد منكم من الغائط والاحتيم **فصل** في  
تجدد الماء فيهما صعيدا طبيبا وهذا يدل على أنه لا يجوز الطهارة بغيره  
ولا العنب ولا غيرهما من الماء **فصل** في اختلاف الثمرات بالثمن عند عدم  
الماء **فصل** في أن لا يجوز التبرك بالبيد أي بغيره كان لأنه لا يتطهر عليه الثمن  
أما لغة ولا عرفا ولا شرعا إلا ترى أن من وكل غيره بأن يمشي بغيره ما فاشرك  
لأنه يبيد ما علة مخالفا ولم يصح شراؤه **فصل** في ذلك لعلى أن الماء المطلق لا يتناول  
فأما ما روى **فصل** في أن الطهارة على وجهه وأنه يتم قال لعبد الله لعبد الله  
ما في إردائك قال تبيد فالتة طهارة وما يطهره ونوضاه وصيا **فصل** في  
هذه الخبر مطعون فيه من وجوه أجدها من معارضه بكنه الله تعالى **فصل** في أن  
بما فان لم تجد ففقد أمرتان نبيهم أو ثابته **فصل** في أنه معارضه للثمن **فصل** في  
فثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم التراب طهرا لمن لم يركب الماء عشر **فصل** في  
وقيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يفي ذرا التراب كأيك ولو لم تجد الماء عشر  
الذي يخرج من الحنان أو فالظنك أن لا يركب في حنك في حنك في حنك في حنك  
فإن **فصل** في أن روى أنه إذا فلا تنتفع على مثله أن يركب ذلك ويحتمل  
تنتفعا لبيدنا وتجاهت **فصل** في أنه رواه أبو عبد الله وهو صحيح وسألتها  
أنه روى عن علي بن أبي طالب أنه قال قلت لعبد الله من كان منكم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ليدفع للمخفق قال ما كان مع من الجسد روى أنه إذا اعتنا على التوريب ورواه قال  
لعبد الله بن عبد الله بن مسعود أنا أباك كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لا

الأرداب  
البحر  
البحر

فقدت هذه الوجوه على ضعف هذا الخبر وضعف سندك لرواها فقولته ثم طهره  
وما طهور ظاهره بمعنى أنه طرح في الأداة ثمه فمن على حاله لم يتغير بها الماء  
بقي طهارة لورثته في تصير لبيدنا وما طهورا ليرتفع بها لثم وعاهة حاله لا  
منع من جود الطهارة وهذا واضح ولبيد الله ويجوز أن يكون عليه ما به  
سواء إذا أجليته بنية التبرك في الماء القاه فيه **فصل** في أن يغيب  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يوضو نظرا لبيدنا **فصل** في أن يغيب  
أنه قال لا يخرجكم ما يحسب الله به الخطايا ويرفع به الدرجات أسبغ الوضوء على المراء  
وكثرة الخطا أو المساجد أو يطبخك الصلوات بعد الصلوات **فصل** في أن يغيب  
قال قلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما اشرك في الماء قبل في فيه يخضم الماء الأثرا  
قلت لا ادرى فقلني قلت في أسبغ الوضوء في الشيرات ونزل الأقدام إلى الجراحات  
أسبغ الوضوء بعد الصلوات **فصل** في أن يغيب عليه وآله وسلم أنه قال الوضوء  
على الوضوء يؤر على يدي **فصل** في أن يغيب عليه وآله وسلم أنه قال تأني في  
مخيل عن أمرنا شاركتك في من آثار الوضوء وتنت هذه الأخبار على أن لا يجوز  
الطهارة بالماء المغسول من الوضوء فيه وعبادته كما قد استعمل الماء المغسول  
فيه معتقبة فلا يجوز إذا طهارة بالمعصية لأن المعصية لا تكون قربة وعبادته بل  
خلاف يرد بها تافوت الله تعالى ولا تتخذوا الناس شيئا ومن غضب المسلم بعلم  
فقد تختمه شيئا هم يردون قوة قول الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآية  
فترى من استهراك مال الغير من المسلم والوضوء بالمسلم استهراكا له فلم يجوزين الحكيم  
قد يرضيه وهو لا يرضى إلا عن نفسه فذلك على نفسه فلا يكون طهارة ولا يكون قربة  
يريد وضوفا **فصل** وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزئ الماء إلا  
بطينه من نفسه فإذا لم تطب بغير المسلم باستهلاك ما به كان حراما فلا يجوز الطهارة  
به لأنه معصية وهذا واضح **فصل** في أن يغيب الماء القليل والكثير  
**فصل** في اختلاف كلام العلماء في ذلك **فصل** في بعض الماء الكثير ما يستوعب شيئا  
ويظهر في مجرى العادة وهذا احتيسر الذي لا يتم لم يقدره ومن يتوعد به يرد معلوم  
وقد يكون الماء الأثرا فلا تستوعبه الوليد ولا الأثان وقد يكون الماء في الوضوء  
الكثير فلا يستوعبه العشر ولا العشرون وقد يكون في الخدين فلا يستوعبه الألف  
ولا الألفان وقد بعضهم الكثير هو ما لا يقبل على الظن أن الخفاسه تستعمل استعماله  
وهذا احتيسر لضعف الماء القليل قد يكون في موضع كثير الطول قليل العرض ساكن غير  
متحرك قد يرد على أصعبه في أجد جابسه وفيها يركب ويخار أصعبه في الخفاف  
أنه في عهد ذلك فإنه يغلب على الظن أن الماء في لربما شاربته تلك الخفاف كانت  
في أصعب ذلك وكما قالها وأما ما رواه حلالا قالها كون الماء ساكن غير متحرك وكل

بغيره